

الأدوية في «دكاكين» في حي السلم «على عينك يا دولة»



مادة Sibutramine من أخطر المواد الدوائية الممنوعة الاستخدام في تركيبات الدواء (أرشيف)

في سوق حي السلم الشعبي تختلط اصوات بانعي الخضر واللحوم والدجاج والسّمك مع اصوات بانعي الالبسة والعطورات والالعاب والادوات المنزلية. كل شيء له سوق، وسوق حي السلم يتسم لكل شيء، حتى الادوية، بها فيها المهربة والمزورة والممنوعة، التي تباع علناً في دكاكين. وليس في صيدليات. مثلها مثل أي سلعة تجارية أخرى!

زئيب محسّن

سمعت «لينا» بدواء لتخفيض الوزن فعّال جداً من جارتها التي خسرت نحو 20 كيلوغراماً خلال خمسة أشهر، من دون أي مجهود سوى تناول بعض الأقراص من تلك العلبة الصفراء، التي ابتاعتها من محل الألعاب القريب من منزلهم، فاشترته هي الأخرى من المصدر نفسه، وتناولته بحسب

وصفة صاحب المحل. غير الصيدلي طبعاً. حبة صباحاً وحبة مساءً. بعد أيام، ساءت حالتها وبدأت تشعر بضربات سريعة في القلب وارتعاش في البدن وجفاف في الفم وصداع، إلى أن وصلت العوارض إلى حد مخيف، فتوقفت طوعاً عن تناول هذا الدواء فزالت العوارض، ولم تعد إلى تناوله من جديد. لم يكن هذا الدواء سوى «ريدكت»

Redact، النسخة السورية من دواء Reductil المسحوب من الصيدليات في لبنان منذ عام 2011، لاحتوائه على مادة Sibutramine الممنوعة عالمياً. هذه المادة، بحسب رئيس الهيئة الوطنية الصحية النائب السابق الدكتور إسماعيل سكرية، «من أخطر المواد الدوائية الممنوعة الاستخدام في تركيبات الدواء من المنظمة الأميركية للدواء FDA ومن الوكالة الأوروبية للدواء EMA منذ عام 2010، نتيجة لمضاعفاتها الخطيرة جداً على الصحة. فقد يؤدي تناول هذه المادة إلى ارتفاع معدل ضغط الدم والنبض والتسبب في جلطات في الرأس والقلب والعيون... ويمكن أن تصل المضاعفات إلى حد الوفاة».

ليس «محل الألعاب» المذكور أعلاه هو الوحيد الذي يبيع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية علانية ومن دون خوف من أي رقابة؛ المتاجر

«محل الألعاب» يبيع الادوية والمستحضرات الصيدلانية علانية

منتشرة على طول الطريق في السوق، ولا تقتصر مبيعاتها على أدوية التخفيف، بل تتعداها إلى الأدوية الجلدية وغير الجلدية التي تستخدم لعلاج حب الشباب والكلف والبثور والصدفية والبواسير... بعض هذه الأدوية لا يصرف من الصيدلية إلا بوصفة طبيب لاحتوائه على مادة الكورتيزون التي تسبب انخفاض مناعة الجسم، إضافة إلى مضادات الالتهاب التي يؤدي تناولها بشكل عشوائي إلى زيادة مقاومة البكتيريا للأدوية، عدا عن مخاطر تحسس الجلد وجفافه أو حتى احتراقه، فكيف تباع في «دكان» وتوصف من قبل من شخص ليس اختصاصياً؟

أحد أصحاب تلك المتاجر يشرح «لربائنه» كيفية استخدام هذا الدواء أو ذاك بكل ثقة كأي صيدلي محترف! لكنه بالطبع لا يعرف تركيبات الأدوية ولا تأثيرها في الجسم. هو ببساطة يتعاطى معها كسلعة تجارية تحقق له الأرباح وليس كمادة خطيرة تتعلق بصحة الناس. ما يزيد الوضع سوءاً هو أن هذه الأدوية والمستحضرات مهربة في معظمها، يجري تليفيها وتغليفيها في لبنان، وتباع بأسعار زهيدة جداً مقارنة بسعرها في الصيدليات. يمكنك مثلاً شراء

مستحضر حماية للوجه للوجه Protection من ماركة عالمية كAvene أو Bioderma أو Uriage تحمل التغليف الخارجي نفسه للماركة الأصلية مع اسم بلد المنشأ، وهو فرنسا، بسعر 5000 ليرة لبنانية، بينما يتعدى سعرها في الصيدلية أربعين ألف ليرة لبنانية. يزعم أحد الصيادلة لـ«الأخبار» أن ربح الصيدلي في هذه المنتجات لا يتعدى 9 آلاف ليرة، لذلك يصح من البديهي أن نسال: ماذا تحتوي تلك العلبة؟

التلاعب بالغلاف الخارجي للدواء يمكن أن ينسحب على المحتوى، أي التلاعب بفعالية المادة الدوائية وحتى بتاريخ الصلاحية، فالمشكلة لا تكمن فقط في تهريب الدواء. علماً بأن طرق تخزينه وتوزيعه قد تعرضه للتلف، خصوصاً إذا تعرض لأشعة الشمس. بل هناك ما هو أخطر، مثل تزوير الدواء والتلاعب بتركيبته. لا يستغرب سكرية مثل هذه الممارسات «لأن الدولة طوال عشرين عاماً لم تتعاط بجدية مع ملف الدواء، بل شجعت وحثت هذه السوق، ولا يزال نجد أدوية مسحوبة أو مجهولة المصدر أو ذات تركيب وهمي لا يحتوي على أي مكون دوائي أو منتبهة الصالحة تضح إلى السوق، ولا تصل فقط إلى «دكاكين» في حي السلم، بل تصل إلى صيدليات ومستوصفات ومستشفيات، في ظل استقالة أجهزة الرقابة من دورها وتواطؤ بعضها مع مافيات الدواء».

لا تقتصر هذه الحالة على سوق حي السلم فقط، لكن الإهمال يصبح فاقعاً في منطقة يصنف سكانها ضمن الفئات الأكثر فقراً، لأن السبب الأهم الذي يدفعهم إلى استهلاك الدواء من «الدكان» هو سعره المنخفض؛ فأكثرية هؤلاء لا تشملهم التغطية الصحية، ما يضطرهم إلى الإنفاق من جيوبهم واقتطاع الفاتورة الصحية من ميزانية أسرهم ذات الدخل المحدود والواقعة تحت ضغط الأوضاع معيشية متردية، إذ تشير الإحصائيات إلى أن نصف اللبنانيين غير مشمولين بحماية صحية دائمة، وكون الطبابة في بلد مثل لبنان مكلفة، فإنهم يلجأون إلى المصدر الذي يؤمن لهم هذه الخدمة بكلفة أقل وإن بنسبة مخاطر مرتفعة، لا يدركونها إلا بعد أن تصبح أجسادهم حقول اختبار في دولة تتعامل مع مواطنيها كفقران تجارب!

علي ياسين يدعي على 4 قضاة عقارات

داني الامين

قبل أيام، انتهت مهلة وزير المال علي حسن خليل، المتعلقة بوقف متابعة أعمال التحديد والتحرير الإلزامية في القرى والبلدات الجنوبية الخاضعة للمسح العقاري ووقف منح الإفادات العقارية المؤقتة. توجه عدد من أصحاب المصالح إلى الدوائر العقارية للاستحصال على الإفادات العقارية (بهدف الحصول على رخص بناء أو بيع)، ليفاجأوا بأن خليل أصدر أمراً جديداً يقضي بتمديد المهلة.

أبدى بعض الأهالي امتعاضهم من قرار الوزير، وخصوصاً أنه «لم يصدر أي قرار قضائي يحاسب أو يوقف المعتدين والمخالفين منذ أكثر من 5 أشهر»، تاريخ إعلان خليل نيته مقاضاة عدد من المخاتير والمساحين بجرم الاعتداء على الأملاك العامة والخاصة.

يقول أحد المساحين المحليين في هذا الصدد إن هناك الكثير من المخالفات

التي قام بها بعض المساحين، أبرزها «تكليفهم لمساح آخر يقوم بأعمال المسح لقاء مبلغ مالي محدد»، وهو ما يعد مخالفاً للقانون، «فهو من شأنه أن يخضع عملية المسح لحسابات وانتفاعات شخصية».

يقول مصدر مطلع لـ«الأخبار» إن «المسوحات الاختيارية التي أجريت سابقاً تعتبر مقدّسة بحدودها ومحيطها المحدد»، لافتاً إلى أن «بعض المسوحات القديمة تم إخفاؤها من قبل بعض المساحين «المتلاعبين الذين يلجأون إلى إخفاء بعض الوثائق المهمة في تحديد العقارات والمشاعات».

تبرز في هذا الصدد، قضية المواطن علي ياسين، من بلدة الظهيرة (قضاء صور الذي لجأ إلى القضاء لاسترداد أرضه التي تبلغ مساحتها 200 ألف متر مربع، والتي يزعم أنها سلبت منه، على أيدي بعض المساحين والقضاة المتواطئين، لتتحول «معركته» ضد القضاء نفسه.

يوم الجمعة الفائت، ادعى ياسين أمام هيئة التفتيش القضائي في بيروت، على أربعة قضاة، بجرم «التزوير ومخالفة القوانين المرعية الإجراء» (رقم الدعوى 2015/66). يتهم ياسين القضاة الأربعة بتزوير حدود بلدة الظهيرة، لافتاً إلى «مشاركتهم في عملية التلاعب على القوانين»، وبالتالي مساهمتهم في الاعتداء

يتهم ياسين أربعة قضاة في التلاعب بحدود بلدة الظهيرة

الذي جرى على 200 ألف متر مربع من أراضيها التي يملكها عبر تزوير سندات الملكية والتلاعب بعمليات المسح العقاري».

تعود «الحكاية» إلى عام 2005، عندما أجريت عملية مسح عقاري لبلدة يارين، البلدة المجاورة للظهيرة، تم بموجبها ضم الأراضي التي يملكها ياسين إلى أراضي بلدة

يارين. وبحسب ياسين، تم تقسيم هذه الأراضي إلى 42 عقاراً بيعت إلى اشخاص من بلدة يارين.

يقول ياسين إنه تقدّم، حينها، باعتراض للمساحين المكلفين، مرفق بمستندات ووثائق تثبت ملكيته للأرض وتبعيتها لبلدة الظهيرة، وتم تدوينه على محضر المسح رقم 2007/1534، «إلا أن القاضي العقاري المختص أصدر حكماً لمصلحة المعتدين بعدما تم سحب المستندات وحذفها».

بعدها، استأنف ياسين الحكم، وتقدم بدعوى تزوير أمام المحكمة الجزائية، تتعلق بحذف المستندات. صدر حكم الاستئناف خلافاً لمصلحة ياسين، فيما لا تزال الدعوى الجزائية قائمة حتى الآن. يقول ياسين إنه أنفق، حتى اليوم، الكثير من المال لمتابعة الدعوى المقدمة «سعيًا لاسترداد الأرض»، مؤكداً استمراره في السعي لاسترداد هذا الحق وأملًا من هيئة التفتيش أن تساعد في هذا الصدد.